د.عادل الشجاع: **أزمة الهوية**

د.صادق الروحاني: **الإسلام سياسة وحكم**

يحيى نوري: **ماهكذا تورد الإبل**

د.علوي طاهر.. يكتب: **إلى اليائسين**

حمود الإرياني: **الناطق كفراً**

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

غير مخصص للبيع

أسبوعية- سياسية

السنة الخامسة والعشرون

١٦ صفحة — العدد (١٣٥٧) - الاثنين ٩ رجب ١٤٢٨هـ - الموافق ٢٣ يوليو ٢٠٠٧م — ٣٠ ريالاً

نواب يقترحون تعيين أعضاء هيئة الرقابة على المناقصات

□ طالب عدد من النواب أمس بتعيين أعضاء الهيئة الوطنية لمراقبة المناقصات والمزايدات من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الشورى لاختصاص السلطة التنفيذية بعمل الهيئة المقترحة.

وأوضح النواب أن عمل الهيئة لايدخل ضمن الاختصاصات التشريعية والرقابية لمجلس النواب، ويأتي ذلك رداً على مقترح تقدمت به لجنتا الخدمات والمالية بالمجلس والحكومة ضمن مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الجديد، وينص في إحدى مواده على إيلاء مسئولية ترشيح واختيار أعضاء الهيئة المذكورة بمجلس النواب.

من جانب آخر وافق مجلس النواب على مقترح للنائب زكريا الزكري بعدم جواز الجمع بين الوظيفة العامة وعضوية الهيئة الوطنية لمراقبة المناقصات والمزايدات.

نائب الرئيس: ثوابت الوطن خطوط حمراء وليست ملكاً لأحد

□ حذر عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية من التعرض للثوابت الوطنية تحت دعوى ممارسة النقد، واستخدامها للمزايدة والمكايدة بهذه المسائل المصيرية التي ليست ملكاً لأحد.

مشدداً على أن النظام الجمهوري والوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي تمثل خطوطاً حمراً لا يجوز التعرض لها باعتبارها من الثوابت الوطنية التي ناضل من أجلها شعبنا وضحى بالغالي والنفيس.

وأوضح نائب رئيس الجمهورية في كلمة ألقاها أمس لدى افتتاحه الدورة التدريبية لأعضاء المجالس المحلية بمحافظة لحج أنه سيتم معالجة مشاكل المتقاعدين العسكريين والمدنيين أينما وجدت مشدداً على ألا تتحول هذه القضية الى وسيلة للابتزاز من قبل بعض الأحزاب حتى لا يتم الإضرار بأصحاب الحق والقضية.

ونوه نائب الرئيس الى الارتفاع المستمر في وتيرة التنمية وتحقيق تحولات نهضوية مملوسة في مختلف مناحي الحياة منذ عام ١٩٩٥م، حين بدأت عملية الاصلاحات المالية والادارية وفاقت معدلات الانجاز خلال هذه الفترة ما أنجز من قيام الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر».

وقال عبدربه منصور هادي: إن ذلك بفضل الوحدة المباركة وبعد أن توقف نزيف الدم والصراع الشطري والداخلي والاتجاه صوب البناء التنموي بكل صوره وأشكاله حيث شكلت الوحدة عامل أمن واستقرار فلا تنمية بدون ذلك أبداً..وأضاف: «أنه لا استقرار ولا تنمية بدون الوحدة وذلك ما يعرفه الصغير قبل الكبير وهناك اتجاهات عامة لخطط وبرامج التنمية بصورة رئيسية تتمثل بمشاريع البنى التحتية وهي التربية والتعليم وشبكات الطرق والاتصالات الحديثة والمياه والكهرباء، وكل ما يتصل بحياة الانسان وتطور معيشته».. وشدد نائب الرئيس على ضرورة ايصال تلك الخدمات الأساسية الى عواصم المديريات وفقاً للبرنامج الذي ألزمت به الحكومة.

وتطرق نائب الرئيس الى بعض المواضيع الخاصة بالمتقاعدين العسكريين والمدنيين وقال: إن فخامة الرئيس قد أصدر القرارات اللازمة وقامت الجهات المعنية في وزارات الدفاع والداخلية والخدمة المدنية بالاجراءات التنفيذية لتلك القرارات.

وزير الإعلام يدعو المتضررين من قانون الصحافة اللجوء الى القضاء

□ أكد حسن اللوزي وزير الإعلام التزام وزارته بقانون الصحافة والمطبوعات داعياً أية جهة متضررة من إجراءات الوزارة الممنوحة قانوناً اللجوء الى القضاء بدلاً من محاولة اصطناع الزوابع السياسية والاثارة الاعلامية.. مضيفاً أن من حق صحفيات بلا قيود إصدار نشرة ولو يومية تختص بشأنها وعملها المهني بعيداً عن الشأن العام.

جاء هذا في رده أمس على مناقشة اعضاء مجلس النواب لتقرير لجنة الثقافة والاعلام والسياحة بخصوص حجب مواقع اخبارية الكترونية وخدمات اعلامية مضافة عبر الهاتف النقال.

كلمة الميثاق

لماذا تضيق المعارضة بالحقيقة؟

□ من المؤسف أن الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك تضيق صدورهم عندما يقوم المؤتمر الشعبي العام وحكومته بتفنيد أي من الادعاءات أو الافتراءات أو المعلومات المضللة التي تحفل بها صحفهم بهدف تضليل الرأي العام ومن ذلك ما يتصل بإثارة المناطقية أو المذهبية أو التستر وراء بعض القضايا المعيشية للمواطنين مثل البطالة والفقر والأسعار وغيرها أو تجاوز ذلك إلى المساس بالثوابت الوطنية ومنها الوحدة الوطنية، وعندما يتم التصدي لمثل هذا الخطاب السياسي والإعلامي المشحون بالتأزم والسوداوية والأباطيل تثور ثائرتهم ويرتفع عويلهم وشكواهم ويقولون ما ينبغي أن يكون هذا الرد فنحن كمعارضة من حقنا أن نقول كل شيء ما يقال ومالا يجب أن يقال أما أنتم فحكومة ولا يضركم شيء مما نقوله عنكم.

إن الديمقراطية وحرية التعبير بمفاهيم هؤلاء هو أن يطلقوا لأنفسهم العنان لاتهام الحكومة والحديث عنها بكل ماهو صحيح وغلط وكل ما هو شائن وغير مسؤول، وعندما يتم إيضاح الحقائق وتفنيد أباطيلهم يعبرون عن ضيقهم واستيائهم ويجدون في ذلك تعدياً على حقوقهم ومثل هؤلاء يفهمون الديمقراطية فهماً خاطئاً وقاصراً.. فالمعارضة هي الوجه الآخر للسلطة وهي سلوك وأخلاق ومسئولية ورأي ورأي آخر والتزام مسئول بالثوابت الوطنية وعدم التجاوز لها..

وانطلاقاً من ذلك فإنه من غير المقبول السماح بالتعدي على الوحدة الوطنية باعتبارها خطاً أحمر سواءً جاء هذا التعدي من قبل الحزب (الاشتراكي) أو بعض القيادات فيه أو جاء من أحزاب المشترك مجتمعة.. لأن ذلك يمثل لعباً بالنار وتجاوزاً خطيراً للثوابت الوطنية التي هي القاسم المشترك بين الجميع مهما تعددت رؤاهم أو تباينت مواقفهم.

وحيث لايمكن أن تكون قضية الوحدة وهي أعظم إنجازات الشعب مجالاً للمكايدة السياسية والحزبية كما حصل في ساحة العروض بعدن يوم ٧ يوليو وما تم ترديده خلالها من هتافات وشعارات مناطقية ومذهبية كريهة وغير مسؤولة والتي تقف وراءها للأسف قيادات متنفذة في الحزب الاشتراكي، أو ماحدث من شغب وتصرفات هوجاء عقب مباراة كرم القدم في أبين بين فريقي شعب إب وحسان التي تقف وراءها قيادات انفصالية من مخلفات الماضي الاستعماري والنظام الشمولي الشطري والتي تهدف من وراء ذلك إثارة فتن جديدة في الوطن تحقق لها مصالحها الشخصية والأنانية وعلى حساب مصلحة الوطن ووحدته وأمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي.

إن مثل هؤلاء الواهمين لايدركون بأن أفعالهم السيئة الشريرة سوف ترتد عليهم بالسوء والشر، وان الشعب الواعي هو الذي يميز بين الغث والسمين وهو الذي سيتصدى لكل من يحاول النيل من مكاسبه وإنجازاته وفي مقدمتها وحدته العظيمة التي جاءت ثمرة نضاله الطويل وتضحياته الغالية، وعلى المعارضة كما على الجميع في الوطن تقع مسئولية التصدي للأصوات النشاز والدعوات الهدامة وفضح من يروجون لها ومن يقفون وراءهم.. لأنه لعب بالنار وسيكونون هم أول من يكتوي بلهيب حرائقه.

المالية تتهم أمانة العاصمة بمخالفة الدستور

□ أتهم وزير المالية نعمان الصهيبي أمانة العاصمة بارتكاب مخالفات دستورية في المناقصات العامة التي تطرحها مكاتبها والتي أضافت إليها شرطاً تفرض بموجبه تحصيل رسوم غير قانونية لصالح صندوق النظافة مقدارها ١٪ من إجمالي قيمة العطاءات الفائزة.

وأوضح الوزير الصهيبي في مذكرة موجهة إلى أمين العاصمة ومدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي أن تحصيل هذه المبالغ كرسوم عند إجراء المناقصات يعتبر مخالفة دستورية لمقتضى المادة (١٣) الفقرة (ب) من الدستور والتي تنص على: «إنشاء الرسوم وجبايتها وأوجه صرفها وتعديلها والاعفاء منها لايكون إلاّ بقانون».

وأشارت المذكرة التي حصلت «الميثاق» على نسخة منها إلى أن وزارة المالية تلقت شكاوى من المؤسسات التجارية بشأن هذا الإجراء، مطالبة بالتوقف عن فرض أو تحصيل أي رسوم أو إيرادات غير قانونية أو مخالفة للقوانين النافذة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصويب، كما أكدت على ضرورة معالجة ما ترتب على أي حالات مخالفة حدثت من قبل.

التوصل إلى حلول لمعالجة مشكلة أراضي البساتين

□ صنعاء-«الميثاق»:

□ أمهلت لجنة الخدمات بمجلس النواب هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمحافظة عدن شهراً لإعادة تخطيط أراضي مزرعة البساتين التابعة للمؤسسة العامة للحوم في مديرية دار سعد بمحافظة عدن، والتي يدور الخلاف حول ملكيتها بين المؤسسة الاقتصادية اليمنية من جهة وبين مواطنين ومستثمرين من جهة أخرى.

وفي تصريح لـ«الميثاق»قال النائب عوض السقطري رئيس لجنة الخدمات بالمجلس: إن اللجنة توصلت في الاجتماع الذي عقدته مساء أمس مع الجانب الحكومي ممثلاً بوزير الادارة المحلية ورئيس هيئة المساحة وقيادة محافظة عدن، الى اتفاق يقضي بإلزام هيئة الأراضي باعادة التخطيط لمساحة المزرعة -محل الخلاف- بما يضمن حقوق جميع الاطراف.

مشيراً الى أن هذا الاجراء يأتي ليحفظ الحقوق لجميع اطراف الخلاف ومنع للآثار السلبية التي قد تنتج عن تلك العقود التي صرفت عبر عدة جهات.

ولم يستبعد رئيس لجنة الخدمات أن تكون مساحة ما تحتويه هذه العقود أكثر من مساحة الأرض الفعلية للمزرعة.

تفاصيل ص(٢)..

اليمن يخطط لحفر ٢٤٥ بئراً نفطية

□ ذكر تقرير لوزارة النفط والمعادن إن عدد الآبار الاستكشافية المخطط حفرها في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م- نحو ٢٤٥ بئراً استكشافية منها ٥٥ بئراً سيتم حفرها خلال العام الجاري، فيما سيتم حفر ٦٠ بئراً العام القادم، و٨٠ في ٢٠٠٩، و٥٠ سيتم حفرها في العام ٢٠١٠م.

وبلغ عدد الآبار النفطية التي تم حفرها حتى نهاية العام الماضي ١٫٨٢٤ بئراً، منها ٤٢١ بئراً استكشافية و ١٤٠٣ آبار تطويرية.

وأوضح التقرير انه سيتم توسيع عمليات الحفر في قطاعات اليابسة بناء على الاتفاقيات الجديدة التي وقعتها الوزارة مع عدد من الشركات، والبدء بالحفر في القطاعات المغمورة بعد توقف دام أكثر من ١٣ عاماً.

ولفت التقرير إلى أن خمس شركات تجري حالياً عمليات الحفر في عدد من الآبار التطويرية والاستكشافية في قطاعات نيبرس، الحاشدي، زبيب، جيوكو، سايت جروب، كما يوجد حالياً في اليمن نحو ١٨ حفاراً تعمل في عدة قطاعات.. متوقعاً أن يصل عدد الحفارات مع نهاية العام ٢٠٠٧م إلى ٢٧ حفاراً.

يذكر أن أول بئر حفرت في اليمن هي بئر الصليف عام ١٩٦١م، فيما تعد أعمق بئر تم حفرها هي بئر الموارد البالغ عمقها ١٤,١٧٠ قدماً في القطاع ٥٩ شمال حضرموت.

مسئول حكومي:

برامج الدراسات العليا في الجامعات الأهلية سلع رائجة للبيع

■ توفيق الشرعبي

□ قال الأمين العام للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم إن هناك قرارات أوصت بضرورة إغلاق جميع برامج الدراسات العليا في الجامعات الأهلية دون استثناء.

وأشار الدكتور سيلان العبيدي أن تلك الجامعات لم تلتزم بالقرارات التي صدرت عن الاجتماع الذي ضم المجلس الأعلى للتخطيط والتعليم والمجلس الأعلى للجامعات ومجلس الوزراء.

وكشف في تصريح لـ«الميثاق» عن تقديم رسائل علمية تتناول مواضيع هشة وركيكة في الجامعات الأهلية خصوصاً «اليمنية، الإيمان، العلوم والتكنولوجيا» فضلاً عن عدم التزام معظمها بالشروط المنهجية والأكاديمية في البحث العلمي.

وأوضح ان تلك البحوث والدراسات تجاوزت رغم الفترة القصيرة لإنشاء الجامعات الأهلية عدد البحوث التي قُدمت في جامعتي صنعاء وعدن خلال ثلاثين عاماً.

ونوه العبيدي إلى أن الجامعات الأهلية تتسابق لتكون أسواقاً لمنح الشهادات العليا كما أنها اعتمدت في إشرافها على الرسائل العلمية على مستويات متدنية من الدرجات الأكاديمية ودون المعايير والضوابط الخاصة بالدراسات العليا في الجامعات الحكومية..

واعتبر برامج الدراسات العليا بالنسبة لهذه الجامعات سلعاً رائجة تدرُّ دخلاً كبيراً لايمكن التنازل عنه في ظل غياب مراقبة ومتابعة الجهة المعنية بتنفيذ القرارات.

كما أشار الأمين العام لتخطيط التعليم إلى أنه وفي الآونة الأخيرة ظهرت أكاديمية العلوم المصرفية التابعة لجامعة العلوم والتكنولوجيا الأهلية وبتاريخ ١١/١١/٢٠٠٦م والتي تم اعتماد برامج الدراسات العليا بها دون أن تشكل لجنة متخصصة لدراسة إمكانية هذه الأكاديمية من حيث استيفائها لمتطلبات معايير الاعتماد العام والخاص التي حددها قانون الجامعات الأهلية.

وأضاف: إنه ومن خلال البيانات لهذه الأكاديمية حديثة النشأة اتضح أن عدد خريجها لدرجة الماجستير بلغ (٥٦) خريجاً و(١٣) خريج دبلوم عالي.. كما بلغ عدد الملتحقين بها (٣١٩) طالباً وطالبة خلال العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

والأغرب ان هذه الأكاديمية- بحد قول العبيدي- قد أغلقت برامجها بصورة نهائية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية موطنها الأصلي لعدم اعتمادها أكاديمياً.